وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي

إعداد:

أ. علوي اسماعيل
أستاذ بالمركز الجامعي للطارف
ismail.aloui@gmail.com

أ. سعيدي عبد الحليم
أستاذ بجامعة بسكرة
halimsaidi55@yahoo.com

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**
هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

ملخص:

إن الأرباح التي تظهر في القوائم المالية أصبح يسودها ال تضليل وطمس للحقائق، والذي نجم عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية، بسبب أن الإدارة لا تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح.

وإذا ما نظرنا إلى النظام المحاسبي المالي الذي طبق على المؤسسات ابتداء من **01** جانفي **2010**، نجد انه يحتوي على إطار مفاهيمي يشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، وذلك من خلال الاتفاقيات والمبادئ التي جاء بها، وخصائص المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية، هذا ما يجعله أكثر إفصاح وشفافية للمعلومات التي يجب أن تعرض في القوائم المالية، وحتما هذا سيعزز من إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات، والذي يقود إلى تحسين مقدرة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة بشأن رقابة الشركات والحد من حالات الفساد المالي والمحاسبي الناجمة عن التعارض في المصالح وعمليات التداول في المعلومات الداخلية من قبل أولئك المطلعين والمسيطرين فعليا على الشؤون الداخلية لتلك الشركات.

Résumé :

Les bénéfices qui se posent dans les États financiers, a été dominée par l'ombrage et de brouiller les réalités, qui a abouti à de nombreux scandales et des effondrements des grandes entreprises mondiales, parce que l'administration n'est pas l'établissement de ces informations dans le cadre des normes comptables internationales, qui vise à l'intégrité et l'objectivité de la mesure de la comptabilité, de la distance de préjugés personnels et de la justice dans la présentation et la communication.

Si l'on considère le système de comptabilité financière qui a été appliquée aux établissements à partir du 01 Janvier 2010, nous estimons qu'il contient un cadre conceptuel constitue la base de la préparation et la présentation des états financiers, au moyen des conventions et les principes qu'il est indiqué, Les caractéristiques information financières compris dans les états financiers, C'est ce qui rendrait plus transparent et par d'information qui doit être présenté dans les états financiers. ce renforcera le principe de la communication et la transparence dans le cadre de gouvernance d'entreprise, ce qui a conduit à améliorer la capacité d'actionnaires et des parties prenantes sur le contrôle entreprises et la réduction de la corruption, financière et comptable au résultant du conflit en compte des intérêts et la circulation des informations interne, Il y a ceux qui sont Contrôler effectivement et connaissant bien les affaires intérieures de ces sociétés.

مقدمة:

كشفت الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكذلك الدول الأوربية، عن الكثير من حالات الفساد، ولاسيما الفساد المالي والمحاسبي.

و ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية، يترتب عليها تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات.

و يعد تبني أسلوب حوكمة الشركات، أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات في القطاع العام أو الخاص، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، إضافة إلى أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة الراهنة وما يمكن أن تقبل عليه الجزائر من فرص وتحديات مستقبلية بشأن العديد من المجالات، ولا سيما المجالات الاقتصادية.

الجزائر ومن خلال عملية الإصلاح المحاسبي التي انطلقت في بداية الثلاثي الأول لسنة 2001 والتي مولت من طرف البنك الدولي، يأتي نتيجة لتغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاقتصاد الموجه إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، كل هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية الجزائرية أفرزت نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة ويستجيب لاحتياجات المستثمرين المحليين والأجانب، الذي تم تطبيقه بداية من سنة 2010 على المؤسسات الجزائرية.

ومن من خلال ما سبق يمكن طرح الأسئلة التالية:

1 – كيف جاء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي والخصائص التي جاء بها فيما يخص إعداد القوائم المالية؟

2 – هل النظام المحاسبي المالي سيساعد المؤسسات على إعداد قوائم مالية أكثر إفصاحا وشفافية للمعلومات والسياسات المحاسبية المنتهجة من طرف المؤسسة؟

3 – هل تطبيق أسلوب حوكمة الشركات سيسهم في الحد من الفساد ؟

4 – ما هي المشاكل أمام الحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي ليستجيب لمتطلبات الإفصاح والشفافية ؟

وسنتناول في هذه المداخلة أربع محاور للإجابة على الأسئلة السابقة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وخصائص المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات في ظل تبني الجزائر ميثاق الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد.

المحور الثالث: مساهمة النظام المحاسبي المالي في ترقية السوق المالي وإرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات.

المحور الرابع: مشاكل الحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لكي يستجيب لمتطلبات الإفصاح والشفافية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وخصائص المعلومات المحاسبية.

I مفهوم النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية): جاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، والذي يدعى في صلب هذا القانون "المحاسبة المالية" كالتالي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها ، وتقييمها ، وتسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (أي المؤسسة) ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

II مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية، يمكن أن يكون: (خاضع للقانون التجاري، أو يمثل التعاونيات ومختلف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية)، ويكون استعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي من طرف:[2]

- المسيرين، وأعضاء إدارة والمراقبة و مختلف الهياكل مختلفة الداخلية للمؤسسة .
- مقدمي رؤوس الأموال (الملاك والمساهمين والبنوك وغيرها من المقرضين.)
- الإدارة وغيرها من المؤسسات مع سلطات الرقابة والسيطرة (إدارة الضرائب، وإحصاءات وطنية ...)
- الشركاء الآخرين في المؤسسة مثل شركات التأمين والموردين والموظفين أو العملاء.
- جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك الجمهور بشكل عام.

[1]- الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 03.

2- Ould Amer Smail, La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Université Ferhat ABBES SETIF,N° 10, 2010, p 30.

وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:[3]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

III الفرضيات الأساسية والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي: حتى يمكن إنتاج معلومات موثوق بها ينبغي أن تستند المحاسبة إلى أسس ثابت تتضمن إلى حد ما أن تكون المعلومات التي تنشرها المؤسسات متماثلة حتى يمكن إجراء المقارنات فيما بينها، وهذه الأسس تشتمل على مجموعة من الافتراضات و المبادئ التي تحكم الطرق و الإجراءات التي يتم بها معالجة العمليات المالية.[4]

ولقد جاءت المواد من 06 إلى 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 توضح مختلف المبادئ المحاسبية والاتفاقيات الأساسية، التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى الخصائص النوعية التي تحكم المعلومات ضمن القوائم المالية.

1- الفرضيات الأساسية في النظام المحاسبي المالي: إن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي وعليه فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد (الاستحقاق)، واستمرارية الاستغلال.[5]

[3]- الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 04، 05.

[4]- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، برنامج مساعد محاسب: مبادئ المحاسبة (1)، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية، ص 08.

[5]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص91.

أساس الاستحقاق: القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تشتمل على المعاملات الماضية التي انطوت على دفع واستلام النقدية بالإضافة إلى التعهدات بدفع النقدية في المستقبل والمبالغ التي تمثل النقدية التي سيتم استلامها في المستقبل[6]

استمرارية الاستغلال: من الفروض الأساسية المتعلقة بالوحدة المحاسبية فرض استمرارية المؤسسة، طبقا لهذا الفرض فان المؤسسة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة، بمعنى أن الوحدة المحاسبية مستمرة في مجموعها وانه ليس هناك نية في الوقت الحاضر لتصفيتها أو تقليص نشاطها، [7]وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك[8]

2- المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي: تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه يمكن القول أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية و إعداد القوائم المالية.[9]

الدورة المحاسبية: يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية، حيث انه يتم تقسيم العمر الزمني للمؤسسة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة و كذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، إن مبدأ الفترة المحاسبية جاء نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث و المعاملات المالية و تقديم القوائم المالية للإطراف المستخدمة لها.[10]

مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: يعني ربط كل دورة بنفقاتها ونواتجها الفعلية فقط، [11] أي عندما تحدد الدورة المحاسبية، تعتبر العناصر التي تعكس الواقع الاقتصادي في نهاية هذه الدورة هي تلك التي تتعلق بهذه الدورة.[12]

---

[6]- محمد عبد العزيز خليفة و آخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج 1، مركز الفجر للطباعة، ط1، 1999، ص: 3.

[7]- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت، 1990، ص. 262.

8- Jacques Richard, Christine Collette, Comptabilité générale Système français et normes IFRS, 8e édition, Dunod, Paris, 2008. P 55.

[9]- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 42.

[10]- رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص 40،41.

11 - Pierre Cabane, L'essentiel de la finance à l'usage des managers, 2ème édition, , Eyrolles, Paris, ,p : 11.

مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: أي يجب مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة و عدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الخالية، لان ذلك يتناقض مع مصداقية المحاسبة.[13]

مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.[14]

مبدأ مواصلة الطرق المحاسبية: مبدأ مواصلة الطرق المحاسبية يمكن مستخدمي المعلومات من مقارنة تغيرات في الكشوف المالية لنفس الوحدة في الوقت المناسب وأيضا مع تلك المؤسسات التي في نفس مجال النشاط، [15] أي يجب تطبيق القواعد و الإجراءات المحاسبية نفسها حتى تسمح بإجراء مقارنة متجانسة لحسابات السنوية للمؤسسة، ومن هنا جاء تقييد إمكانية تغيير الطرق المحاسبية، فعلى سبيل المثال ثبات تقييم المخزون والمخصصات، لمنع التلاعب في النتائج المؤسسة، و في حالة حدوث تغييرات في الطرق المحاسبية، لا بد من تفسيره بعناية.[16]

مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة ،[17] وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها، وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، وهي غير قابلة للجدل أو التغير كما أنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها، ومن هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للصحة والتحقق، وغير خاضعة للحكم الشخصي.[18]

مبدأ استقلالية الذمة المالية : تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك ،

---

12 - Bernheim Yves, L'essentiel des US GAAP,Référentiel comptable américain et enjeux de l'harmonisation internationale ,Mazars et Guerard ,Editions Maxima ,1ère édition 1997 ,2ème édition, Paris 1999,p :116.

13- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)،pages bleues، لجزائر،2011، ص 14.

14 - Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p20.

15- Serge Evraert, Christian Prat dit Hauret, Christine Collette, Les documents de synthèse : . bilan, compte de résultat, annexe, e-theque , 2002. P: 10.

16 - Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation , 4 e édition, Dunod, Paris, 2010,p : 18.

17- الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة في 2008/05/28، تحتوي المرسوم التنفيذي رقم 08-156 متعلق بتطبيق قانون رقم 07-11 للنظام المحاسبي المالي، المادة: 16.

18- نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخلايلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص 42،43.

والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك،[19] هذا يعني أن يكون لها استقلال مالي عن مالكيها بحيث يصبح للمؤسسة كافة حقوق مزاولة أعمالها التجارية كالبيع والشراء وحق التقاضي وتصبح أصولها (ممتلكاتها) ومصاريفها وخصومها (التزاماتها) وإيراداتها منفصلة عن أصول ومصاريف وخصوم وإيرادات مالكيها وكنها شخص طبيعي تام الأهلية.[20]

مبدأ عدم المقاصة: كل من عناصر الميزانية المتمثلة في الأصول والخصوم، وعناصر جدول حسابات النتائج المتمثلة في الأعباء والنواتج، يجب أن تسجل بصفة منفصلة، أي كل عنصر على حدا وبدون أي مقاصة أو تعويض بين هذه العناصر مع بعضها البعض، أي بين الأصول والخصوم من جهة والأعباء والنواتج من جهة أخرى،[21] غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صافـ.[22]

مبدأ الوحدة النقدية: يقوم هذا المبدأ على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية، وعلى ذلك يتم استخدامها للقياس و التحليل المحاسبي، وبناء على هذا الأساس يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على أساس النقد.[23]

IV الخصائص النوعية للمعلومة المالية في إعداد القوائم المالية: لقد حدد النظام المحاسبي الجزائري الجديد خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية ،و هو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام المحاسبي ألا وهي خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية و مساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية بأكثر فعالية وهي تتمثل في:

1– القابيلة للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لأخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى ، [(24)] أي ينبغي أن تكون الطرائق المحاسبية المعتمدة نفسها، أو أن تتم عملية القياس والعرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الاقتصادية

19 - Saci Djelloul; Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U, Alger, 1991, p 230.

[20]– رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 40.

21 - Jean-François DES ROBERT, François MÉCHIN, Hervé PUTEAUX, op cit, p: 23

[22]– الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي القانون رقم 07–11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 15.

[23]– وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ، ج1، 2007، ص 26.

[24]– حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص 110.

على أساس ثابت، ضمن المؤسسة وعلى مرور الزمن لتلك المشاريع، وبطريقة متماثلة في المؤسسات والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، بما فيها الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة[25] كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية:[26]

- في الوقت المناسب لنفس المؤسسة.

- مع القوائم المالية من الهياكل الأخرى.

2- القابلية للفهم (الوضوح): إن احد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة، وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية،[27] أي تعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها ، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد،و من ناحية أخرى يعزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.[28]

3- الملائمة: غالبا ما تستخدم المعلومات حول الميزانية، والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي وبعض العناصر الأخرى كالأرباح الخاصة بالأسهم، ومدفوعات الأجور، وتحركات أسعار الأوراق المالية ، وقدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات ،[29] وعلى هذا أساس يجب أن تكون المعلومات تمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية من خلال مساعدتهم على:[30]

- تقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

- تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل المكونات الثانوية للملائمة وهي:

- **أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية:** أي تساعد متخذ القرار على أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.

25 - Pasqualini François, Le principe de l'image fidèle en droit comptable, LITEC, Paris, 1992 p : 55.
26 - DGI, **Les normes IAS/IFRS**, Octobre 2008, Alger, p : 51.
27- أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 466.
28- خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى إثراء للنشر ، عمان ، الأردن، 2008 ، ص 48.
29 - Pasqualini François, op cit, p : 49.
30 - DGI, **Les normes IAS/IFRS**, Octobre 2008, Alger, p : 51.

– **أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات:** أي تساعد متخذ القرار على أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات.

– **أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب:** لان تأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها.

4– الموثوقية (المصداقية): قد تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها، وتمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا، فلكي تكون المعلومات مفيدة ، ينبغي أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية، إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول،[31] أي تعني أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز و لا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها ، و تتضمن الصفات الفرعية التالية:[32]

– **الحيا د:** و يعني البعد عن التحيز و تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.

– **الشمولية:** و تعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها .

– **البحث عن الصورة الصادقة** : أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها وان تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف.[33]

– **تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني:** حتى تكون المعلومات لها تمثيل صادق للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد قدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية ،وليس لشكلها القانوني فحسب، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الاقتصادية ليس دائما متطابقا مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني ،[34] فإذا أخذنا على سبيل المثال عملية بيع أصل من أصول

31 - Pasqualini François, op cit, p : 52.

[32]– خالد جمال الجعرات ، مرجع سابق، ص 49،50.

[33]– لخضر علاوي، مرجع سابق، ص15.

34 - Charlotte DISLE, Anne-Marie, Introduction à la comptabilité cas pratiques, Dunod, Paris, 2008, p 05.

المؤسسة مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المترتبة عن هذا الأصل رغم وجود وثائق نقل الملكية، فان الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.[35]

– الحيطة والحذر:

يجب مراعاة درجة معقولة من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، وذلك بكيفية لا يتم فيها تقييم الأصول و المنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم و الأعباء اقل من قيمتها[36]

IIV المبادئ العامة في التقييم و التسجيل وفقا للنظام المحاسبي المالي:

1– قواعد عامة في التقييم والتسجيل لعناصر القوائم المالية: بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فان قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي تتشكل من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية حتى تقدم المؤسسة صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

حيث يتم تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، والتي تعتبر من المبادئ الأساسية في النظام المحاسبي المالي، في حين يعمد حسب بعض الشروط إلى مراجعة تقييم بعض العناصر بالاستناد إلى:

– القيمة الحقيقية (القيمة العادلة): يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، وعلى معرفة وبينة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل آليات السوق،أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية[37]

– قيمة الانجاز : تكلفة اقتناء المستهلكات من المواد والخدمات المستعملة لإنتاج العنصر، مع زيادة التكاليف الأخرى التي تدفعها المؤسسة أثناء عملية الإنتاج لوضع هذا العنصر في الحالة المطلوبة، أي أعباء الإنتاج المباشرة و كذا الأعباء غير المباشرة المتصلة بشكل معقول لإنتاج هذا العنصر.[38]

---

[35]– لخضر علاوي، مرجع سابق، ص15.

[36]– المرجع نفسه، ص 15.

37- Jean- François et Bernard, colasse, juste valeur (Paris : economica, 2001), p : 05.

[38] – لخضر علاوي، مرجع سابق ، ص 18-19.

– **القيمة المحَرَّة (أو قيمة المنفعة)**: هي القيمة المحينة لتقدير تدفقات سيولة الأموال المستقبلية من استعمال الأصل بشكل متواصل و التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به، أو المتوقع تحملها عند الوفاء بالالتزام.[39]

2– الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية وضرورة الإفصاح عنها وفقا للنظام المحاسبي المالي: إن المقصود بالطرق المحاسبية حسب المرجع الدولي للجنة معايير الدولية هي السياسات المحاسبية، ونظرا لوجود العديد من الطرق المحاسبية البديلة التي يمكن للمؤسسة الاختيار من بينها عند تقييم أصولها، فقد أكدت المعايير المحاسبية على الإفصاح عن أهم السياسات و الطرق المحاسبية وذلك لكي يتمكن مستخدمي القوائم من الحكم السليم على المركز المالي للمؤسسة وكذا إجراء المقارنات بشكل سليم، [40] وقد أشار النظام المحاسبي المالي في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 جويلية 2008 التي ذكر من خلالها المرسوم أن الطرق المحاسبية تتمثل في: المبادئ و الاتفاقيات و القواعد و التطبيقات الخصوصية المحددة، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض القوائم المالية، وإذا ما تم تغيير في الطرق المحاسبية فانه على المؤسسة أن تقدم معلومات في الملحق القوائم المالية حول (طبيعة وأسباب التغيير، مبلغ التغيير للفترة الحالة و السابقة إن أمكن)، وعموما يمكن ذكر بعض الطرق أو السياسات التي اخذ بها النظام المحاسبي و تتمثل في:

– **طرق التي اقرها النظام المحاسبي المالي في تقييم الاهتلاكات:** طرق الاهتلاك التي اخذ بها النظام المحاسبي المالي والتي تعني "أن اهتلاك أي أصل هي انعكاس لتطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل، وقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق الاهتلاك عموما في:

– طريقة الإهلاك الخطي يقود على عبء الثابت على المدة النفعية للأصل.

– طريقة الإهتلاك المتناقص تؤدي إلى عبء متناقص على مدة النفعية الأصل النفعية.

– طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.

– طريقة الإهتلاك التصاعدية (التدريجية) تؤدي إلى عبء متزايد على مدة النفعية الأصل النفعية.

2– طرق التي اقرها النظام المحاسبي في تقييم تكلفة خروج المخزونات: يتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد بطريقتين:

Premier Entré Premier Sorti (PEPS)– إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج.

39- Robert Obert, pratique des normes IFRS, 3e édition, dunod, paris, France, 2006, p 252.

40– كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 125.

Cout Moyen Pondéré (CMP)– إما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.

3– طرق تقييم التثبيتات العينية ومعنوية بعد إدراجها الأولي في الحسابات: حسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في المادة 121-5 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، فإنه يتم إدراج أي تثبيت مادي عقب إدراجه الأول في الحسابات باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها ما يتجمع من الإهتلاكات وخسائر القيمة (طريقة الكلفة)،كما أوضح النظام المحاسبي المالي انه ي رخص للمؤسسة إدراج التثبيتات المادية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا في الحسابات على أساس مبلغها الم عاد تقييمه أي بقيمه العادلة (طريقة إعادة التقييم).

4– طرق إدراج العقود طويلة الأجل في الحسابات:

– **الإدراج في الحسابات حسب طريقة (نسبة، درجة) التقدم في الأشغال:** تدرج الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل في الحسابات حسب وتيرة تقدم العملية بحيث تتأتى نتيجة قابلة للمقارنة كلما تم إنجاز العملية بمقياس انجازها، إذا توفر شرط إمكانية تقدير نتيجة العقد عن طريق:

– إمكانية تقييم مجموع إيرادات العقد بمصداقية.

– احتمال انتقال المزايا الاقتصادية المرتبطة بالعقد إلى المؤسسة.

– إمكانية تقدير تكاليف العقد الباقية للدورة ودرجة تقدم الأشغال، في نهاية الدورة بمصداقية.

– إمكانية تشخيص و قياس تكاليف العقد المعني بمصداقية تسمح بمقارنة التكاليف الفعلية للعقد بالتقديرات السابقة له.

– **الإدراج في الحسابات حسب طريقة الإتمام:** إذا كان نظام معالجة المؤسسة أو طبيعة العقد، لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم. أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة. فإنه يكون من المقبول، على سبيل التبسيط، ألا يسجل كمنتجات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا.

المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات في ظل تبني الجزائر ميثاق الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد.

حوكمة الشركات (corporate governance) مصطلح قفز على السطح مؤخرًا، وحظي بنصيب الأسد من الأبحاث والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، وأصبحت جميع الهيئات الحكومية والشركات العامة والخاصة تنادى بضرورة تطبيقه و إتباع مبادئه وأساليبه،

وتناوله العديد من الباحثين من جوانب شتى وبيان أهميته في العصر الحاضر الذي يعيش فيه العالم حالة من الانكماش والانكسار في العديد من الجوانب الاقتصادية وحدوث إفلاس للعديد من الشركات التي كانت صرح اقتصادي عملاق على مستوى العالم.[41] كما تطرح في السنوات الأخيرة بالجزائر قضية الإصلاحات بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....الخ،[42] لمحاربة شتى أنواع الفساد والتبذير والرشوة أو غيرها، والتي أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها معظم هيئاتنا المحلية ومؤسساتنا الوطنية، لان هناك غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن الإصلاح وتوجيه جهود التنمية في الجزائر.[43]

كل هذا أدى إلى أن يصبح مثاق الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر وإشكالية المؤسسات الجزائرية لا سيما المؤسسة الخاصة والصناعية، ويعتبر هذا الميثاق ثمرة مسار شرع فيه منذ جويلية سنة 2007 من خلال تنظيم ملتقى دولي حول موضوع الحكم الراشد للمؤسسة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل وبرنامج "ميدا" لتطوير المؤسسات الصناعية والخاصة.[44]

وقد أخذت الكثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية بدراسة وتحليل ووضع مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم التطبيق السليم والصحيح للحوكمة وكان على رأس هذه المنظمات الدولية البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي (OECD) التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، وقد أعيد تعديلها وإصدارها سنة 2004، وتتمثل هذه المبادئ في:[45]

- ضمان الأساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

- حقوق المساهمين ووظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.

- المعاملة المتساوية للمساهمين.

---

[41]- محمد شحاتة خطاب، التكامل بين أدوات إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، إطار مقترح: دراسة نظرية وميدانية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون بتاريخ 18-19 ماي 2010، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 125.

[42]- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16-17 ديسمبر 2008)، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص 1.

[43]- محمد خليفة، إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر،ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16-17 ديسمبر 2008)، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، ص 3.

[44]- زهية ش، جريدة المساء 22 مارس 2009 على موقع: http://www.el-massa.com/ar/content/view/19033/.

[45]- محمد جميل حبوش، رسالة ماجستار تحت عنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة، دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 35،36.

- دور أصحاب المصالح.

- الإفصاح والشفافية.

- مسؤولية مجلس الإدارة.

وتشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (governance corporate) في اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين ، وهذا ما تؤكده موسوعة (Encyelopelia)، وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد ، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة.[46]

إلا أن حوكمة الشركات تعنى بالمفهوم الأوسع كيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، وتشمل التغييرات الأساسية لتبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية و الإفصاح عنها حتى يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الاستثمار بسهولة.[47]

المحور الثالث: مساهمة النظام المحاسبي المالي في ترقية السوق المالي وإرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات.

لقد ارتبط الإفصاح في القوائم المالية ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات وذلك بسبب ظهور شركات المساهمة مما أدى لطلب المتستثمرين والمقرضين بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي ، كما يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات،[48] وإذا ما تم تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لإطاره التصوري في الجزائر الذي جاء به، والذي يعتبر نسخة من المراجع الدولية للمحاسبة في الجزائر على المؤسسات سيساهم حتما في إعداد قوائم مالية تفصح عن المعلومات الصادقة والشفافة والتي تساعد على تحقيق الحوكمة والمساهمة في بناء سوق مالي قوي وشفاف وذلك من خلال:

---

[46]– ماجد إسماعيل أبو حمام، رسالة ماجستار تحت عنوان: اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للألأوراق المالية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 15.

[47]– محمد نجيب محمد صادق حسن ، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس: أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة،17- 19 أفريل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، 2006، ص 5.

[48]– مايو عبد الله، جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009، ص 8.

– محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

– تقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

– الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية، كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

– تجاوز بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام القديم (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي لا اقتصاد السوق الذي يولي أهمية بالمستثمرين الأجانب و تلعب فيه البورصة الدور الفعال.

– محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواءا من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية مما يسهل، أولاً قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية و ثانيا ضمان عدم تغير واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر مع القواعد المعمول بها في بلده الأم.

– ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي.

المحور الرابع: مشاكل الحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لكي يستجيب لمتطلبات الإفصاح والشفافية.

إن الإصلاح المحاسبي الذي شرعت الجزائر فيه بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 والذي مول من طرف البنك الدولي، يأتي نتيجة لتغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها

الظروف الحالية وإفرازات العولمة ،[49] ذلك أن البيئة الجزائرية مزال ينقصها الكثير من الإصلاحات الاقتصادية حتى تأتي عملية الإصلاح المحاسبي ثمارها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ، لان البيئة الاقتصادية الجزائرية تسودها مجموعة من المشاكل التي تقف أمام تحقق الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح المحاسبي والتي نورد بعضها في الأتي:[50]

1- الفساد الاقتصادي والمالي في البيئة الجزائرية: إن البيئة الاقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن والفساد غير قادرة على مسايرة المعايير الدولية للمحاسبة نظرا لانتشار الفساد الاقتصاد وقلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواءاً المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب المؤسسات المتعددة الجنسية،كما أن الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر (الرشوة، البيروقراطية، الاختلاس، تبييض الأموال...الخ). هذا يخلق بيئة غير سليمة أمام المؤسسة الجزائرية كطرف يتأثر ويؤثر على المحيط الاقتصادي من خلال المتعاملين الاقتصاديين ذوي المصلحة(الموردين، العملاء، المستثمرين .... الخ).

2- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل تمتلك صناديق يتم إيداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواءاً المحليين أو الأجانب. وباعتبار أن البنوك هي من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي.

5 - تنامي ظاهرة الغش الضريبي التي ستنعكس على إفصاح وشفافية القوائم المالية:[51]

تحوّلت ظاهرة التهرب الضريبي إلى مشكلة كبرى في الجزائر بعدما بلغ حجمها مستوى مهولا لم تتمكن سائر الخطط الحكومية في الفترة السابقة من تحجيم ظاهرة أخذت أشكالا متعددة من الممارسات غير المشروعة، على نحو جعل الخزانة العامة في البلاد تتكبّد خسائر ضخمة وصلت بحسب مراجع محلية إلى حدود 8.2 مليار دولار خلال السبعة عشر سنة الأخيرة (1990-2007).

حيث كشفت بيانات رسمية لوزارة المال الجزائرية، أنّ الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر يربو عن المليار دولار سنويا، بيد أنّ متابعين للملف يؤكدون على أنّ القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرّب، بل ما وقفت عليه المصالح المختصة فحسب، ما يقود إلى

---

[49]- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2007، ص 62.

[50]- فوزين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010، ص 8.

[51]- كمال الشيرازي، جريدة إيلاف الالكترونية العربية اليومية، 28 فبراير 2008، على الموقع:
.http://www.elaph.com/Web/Economics/2008/2/307953.htm

الجزم بأنّ القيمة مرشحة للتضاعف إذا تمّ إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة.

4- الصعوبات التي تواجه عملية القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:[52]

- ضعف أنظمة المعلومات واستعداد الموارد البشرية داخل المؤسسة الجزائرية: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة في ظل تطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، وقد يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر.الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط إعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة إحتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

- غياب نظام معلومات للإقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

[52]- نورالدين مزياني ، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،27 ، 29 نيسان 2009، ص 22،23.

خاتمة:

لقد جاء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ملما بالمفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية، كما يهدف إلى المساعدة في تحضير القوائم المالية وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى إبداء الرأي حول مدى مطابقة هذه القوائم مع المعايير المحاسبية، ولكن كل هذا لا يجعلنا ننتظر من تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال سنواته الأولى تحقيق مستوى الإفصاح المطلوب من المعلومات حول إعداد القوائم المالية، كما انه يحتاج إلى سنوات عدة حتى يتمكن المهنيين من تأقلم وفهم مبادئه وقواعده التي جاء بها في إطاره المفاهيمي، إلا انه يمكن تعزيزه بأسلوب حوكمة الشركات حتى يمكن الإفصاح عن السياسات والمعلومات المالية والغير مالية بشكل مفيدا في مجال تحسين مقدرة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة بشأن رقابة الشركات والحد من حالات الفساد المالي والمحاسبي الناجمة عن التعارض في المصالح وعمليات التداول في المعلومات الداخلية من قبل أولئك المطلعين والمسيطرين فعليا على الشؤون الداخلية لتلك الشركات، شرط أن تعد تلك المعلومات من قبل كوادر محاسبية مؤهلة وتدقق من قبل مراقبي حسابات مؤهلين ومستقلين واستنادا إلى مجموعة من المعايير المحاسبية والتدقيقية الملائمة، بما يكفل التأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية والكشف عن أية معلومات من شأنها أن تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات المعنية .

قائمة المراجع:

الكتب العربية و الفرنسية:

- أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- محمد عبد العزيز خليفة و آخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية ج 1، مركز الفجر للطباعة، ط1، 1999.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت، 1990.
- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)، pages bleues، لجزائر،2011.
- نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخلايلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة1999.
- وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ، ج1، 2007.
- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن،1999.
- خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية2007، الطبعة الأولى إثراء للنشر ، عمان ، الأردن، 2008.
- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، برنامج مساعد محاسب: مبادئ المحاسبة (1)، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية.

- Jacques Richard, Christine Collette, Comptabilité générale Système français et normes IFRS, 8e édition, Dunod, Paris, 2008.
- Pierre Cabane, L'essentiel de la finance à l'usage des managers, 2ème édition, , Eyrolles, Paris.
l'harmonisation - Bernheim Yves, L'essentiel des US GAAP,Référentiel comptable américain et enjeux de internationale ,Mazars et Guerard ,Editions Maxima ,1ère édition 1997 ,2ème édition, Paris 1999.
- Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004.
- Serge Evraert, Christian Prat dit Hauret, Christine Collette, Les documents de synthèse : bilan, .
compte de résultat, annexe, e-theque , 2002.
- Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation , 4 e édition, Dunod, Paris, 2010.
- Saci Djelloul; Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U, Alger, 1991.
- Pasqualini François, Le principe de l'image fidèle en droit comptable, LITEC, Paris, 1992.
- Charlotte DISLE, Anne-Marie, Introduction à la comptabilité cas pratiques, Dunod, Paris, 2008.
- Jean- François et Bernard, colasse, juste valeur (Paris : economica, 2001).
- Robert Obert, pratique des normes IFRS, 3e édition, dunod, paris, France, 2006.

المجلات والجرائد:

- الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة في 2008/05/28، تحتوي المرسوم التنفيذي رقم 08-156 متعلق بتطبيق قانون رقم 07-11 للنظام المحاسبي المالي.
- الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- زهية ش، جريدة المساء 22 مارس 2009 على موقع: http://www.el-massa.com/ar/content/view/19033/.

- كمال الشيرازي، جريدة إيلاف الالكترونية العربية اليومية، 28 فبراير 2008، على الموقع:
http://www.elaph.com/Web/Economics/2008/2/307953.htm
- Ould Amer Smail, La normalisation comptable en Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Université Ferhat ABBES SETIF,N° 10, 2010.
- DGI, **Les normes IAS/IFRS**, Octobre 2008, Alger.

الرسائل والأطروحات:

- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2007.
- محمد جميل حبوش، رسالة ماجستار تحت عنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة، دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- ماجد إسماعيل أبو حمام، رسالة ماجستار تحت عنوان: اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للألأوراق المالية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

الملتقيات الوطنية والدولية:

- محمد نجيب محمد صادق حسن ، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس: أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة،17- 19 أفريل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، 2006.
- محمد شحاتة خطاب، التكامل بين أدوات إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، إطار مقترح: دراسة نظرية وميدانية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون بتاريخ 18- 19 ماي 2010، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- نورالدين مزياني ، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،27 ، 29 نيسان 2009.
- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16-17 ديسمبر 2008)، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
- محمد خليفة، إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر،ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات (16-17 ديسمبر 2008)، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف.
- مايو عبد الله، جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2009.
- ڤورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010.